

واقع علم الاجتماع

الدكتور الفضيل ريمي

هذه المداخلة هي نتاج تجربتنا الميدانية الشخصية فهي شهادة حية ميدانية نسعى من ورائها لفت انتباه المشتغلين بعلم الاجتماع ،حول الواقع المزري الذي يعود ليس فقط للعوامل الخارجية بل أكثر من ذلك يعود للعوامل الداخلية وهذا ما سنحاول تبينه في هذه المداخلة.

علم الإجتماع من التوظيف إلى التدريس

أولاً:

المنتبع للواقع الاجتماعي الجزائري يلاحظ وبكل سهولة أنه تشكلت تصورات وأفكار مسبقة عن علم الإجتماع والباحثين الاجتماعيين ، من خلال مواقف وتصريحات النخب السياسية والبيروقراطيين الذين يقفون عادة وراء الطلب الاجتماعي * من رجال السلطة ، مسيرو المنشآت والمنظمات ، وأصحاب العمل والخواص، لأنهم يجهلون كل شيء عن علم الإجتماع ، عن مضمونه، التكوين ، والمهارات، والكفاءات التي يحملها خريجو معاهد وأقسام علم الإجتماع .

ثانياً :

نستطيع أن نجد لهم عذرا في هذه المواقف والتصورات خصوصا إذا ما كنا نعترف نحن المشتغلين بعلم الإجتماع من إداريين، بيداغوجيين ،أساتذة، ورؤساء فرق البحث ...الخ بقصورنا ومسؤولياتنا المتعددة اتجاه هذه المواقف والتصورات بدءا بمحاولتنا بعرض بعض الأسباب بشكل صريح وموضوعي عن أزمة علم الإجتماع في الجامعة الجزائرية، ومنه نحاول تسليط الضوء على بعض المآخذ التي نراها ضرورية لتشخيص وكشف بعض السلبيات التي أعاقت وتعيق تطور علم الإجتماع إذا ما قورن بعلم النفس أو تخصصات أخرى في العلوم الاجتماعية والإنسانية:

1- مسألة التوجيه و التوظيف:

**** عملية التوجيه:**

إن الوافدين على تخصص علم الاجتماع والموجهين على مستوى مصلحة التوجيه بالجامعة ليسوا من الطلبة المتفوقين أو ذوا المستوى العالي، ولا حتى المقبول ، على كل الأحوال بل الضعفاء،والذين لم يسمح لهم بالتسجيل في التخصصات الأخرى، إضافة إلى عدد الهائل من الطلبة الذين يطلبون التحويل إلى قسم علم الاجتماع بعد فشلهم في الشعب الأخرى، وما هو مشاهد في القادمين إلى قسم علم الاجتماع والمحولين هم في الأصل من كل التخصصات:مثل الحقوق، الاقتصاد،التكنولوجيا إلخ...ودون أية دراسة معمقة أو مستفيضة تقبل،هذا لضمان الكم في كل سنة على حساب النوعية وبعد دراسة ملفات بعض الطلبة المحولين تبين أن أغلبية هؤلاء من الطبقات الدنيا ، على أن ما يمكن تفسيره من هذه الملاحظة هو تكريس التوزيع الطبقي على التخصصات والشعب على مبدأ الفوارق الاجتماعية والثقافية ..

**** عملية التوظيف :**

أول تساؤل يتبادر هو من يوظف الأساتذة في علم الاجتماع؟ هل يشارك مندوب أو ممثل عن الأساتذة ذوا كفاءات وأصحاب الخبرة والتأهيل؟-بالنسبة لمشتغلين بعلم الاجتماع- وذلك حسب طلب القسم، ووفق الاحتياجات الحقيقية له ،و التخصصات المطلوبة؟
أول عائق يواجه علم الاجتماع على مستوى الجامعة أن التوظيف يتم وفق لجنة إدارية مشكلة من إدارة الجامعة، وبعض الأساتذة من تخصصات أخرى مثل الطب، الهندسة، الميكانيك، علم الطيران... وتتم العملية بتوظيف أساتذة مساعدين من تخصصات غير مطلوبة أصلا في علم الاجتماع، حيث يتم التوظيف بمقاييس العلاقات، التدخلات، المحاباة، والقرابة،ومنه يمكن لنا ان نتساءل هل يسمح للجان خارج هذه التخصصات*هندسة*ميكانيك*علم الطيران*الطب* بالمشاركة في عملية التوظيف إذا تعلق الأمر بها؟

1* مواصفات المشتغل بعلم الاجتماع:

عندما يتم توظيفه -الأستاذ المبتدئ، يقبل ولا يناقش بداية البرنامج المعطى والتوقيت المقترح له، (وهذا في فترة 9 أشهر التدريبية) سرعان ما ينقلب رأساً على عقب في مساوماته، وتأخراته، وجديته حتى أن أبسط المهام والمسؤوليات البيداغوجية لا يقوم بها- بعد إنقضاء فترة التريص- من تحضير وتنسيق وإشراف ومناقشة المذكرات، وهذا بأعذار صحية، وعطل مرضية وغيابات سفرية، متحججا بالتعويض في الحصص المتغيب عنها، والملفت للنظر أن وبكل موضوعية أصبح التوظيف يمس الأستاذات المساعدات أكثر منه الأساتذة المساعدين* ولسنا هنا للتفريق بين الجنسين* بل الموضوع أصبح يطرح فيه تساؤل كبير خصوصا أن أكثرهن بدأت يتحججن بالظروف الصحية أو الإجتماعية، كسبب كاف لمساعدتهن في التوقيت والبرمجة والسماح لهن بالغياب لسبب عائلي أو صحي أو امتناعهن في الامتحانات بالحراسة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم برمجتهم في أوقات متقدمة من الصباح- على الساعة الثامنة مثلا -أو أوقات متأخرة من المساء -على الساعة الرابعة من المساء- وهذا لسبب إما النقل، أو عدم المقدرة، أو التربية والأولاد، حتى وإن كان الأمر له تفهماته الاجتماعية إلا أن المسألة أصبح فيها من المبالغة ...

نادرا جدا ما يتقدم أستاذ بمطبوعة خاصة بالمحاضرات والتي أضحت من الأمور الغريبة إذا ما طلبت إدارة القسم الأساتذة بعد أكثر من ثلاث سنوات من تدريس المقياس بتزويد الطالب بمطبوعة حول المحاضرة .

علما أن المشتغل بعلم الاجتماع يطالب كثيرا بحقوقه ويتناسى كثيرا واجباته البيداغوجية...

3- كيفية التدريس:

بالرغم من المدة المعتبرة من عملية التعريب إلا أن البعض ما زال يدرس بالدرجة* العامية* وذلك على حساب اللغة العربية الفصحى، بينما نجد البعض الآخر يستعمل خليطا ومزيجا من العربية والفرنسية أو اللهجة التي يتحدث بها في الشارع أو في أسرته، وكل هذا يجعل لغة التدريس هي خليط من اللغات الذي يعكس سلبا على التحصيل وتكوين الطلبة، وبالتالي على المحتوى المعرفي الذي يعرف تدهورا... وليست الظاهرة حكرا على أقسام علم الاجتماع، بل تعدت إلى تخصصات أخرى، وشعب تحسب على أنها تخصصات علمية وتقنية... ولا يكون هذا إلا

بإعادة النظر في مكانة اللغة في الجامعة الجزائرية سواء اللغة العربية الفصحى أو اللغة الحية سواء
كانت الفرنسية أو الإنجليزية .ولا يتأتى ذلك إلى بالرسكلة وتكوين الأساتذة في هذا الشأن.

كما نشير إلى أن الأساتذة في كثير من الأحيان يمتنون طريقة الإلقاء والإلقاء دون مناقشة
وحوار مع الطلبة (سواء في السنة الأولى أو حتى في السنة الرابعة) فصانع الدرس و مصدر
المعرفة والحقيقة هو الأستاذ والأستاذ فقط. في حين مسائل وقضايا علم الاجتماع المتعددة
والمتشعبة والظواهر الواقعية والمشاهدة اليومية كقيلة أن تحدث نقاشا وتحليلا سوسولوجيا يزيد في
تكوين الطالب الجامعي الذي أصبح بدوره ينظر إلى الأستاذ مجرد علامة للانتقال إلى السنة
المقبلة، لأن رضا الأستاذ هو أهم شيء لدى الطالب اليوم .

ما زالت طريقة السبورة والطبشور هي السائدة في أغلب جامعاتنا خصوصا لدى أساتذة قسم
الاجتماع في حين غياب الوسائل Data show علم ، وعرض أفلام على الطلبة ،
البيداغوجية من ومناقشة المواضيع ،وبرمجة خرجات ميدانية، يستفيد منها الطالب ويدعم بها رصيده
النظري على مستوى المحاضرات ،مع قلة استعمال السبورة السحرية.
أما على مستوى الأعمال الموجهة التي ينبغي أن تستدرك فيها المحاضرات، فيبقى الأستاذ هو
مصدر المعرفة الذي يغيب فيه الطالب إلا بعرض بعض البحوث على شكل قراءة ما تحتويه دون
حوار ومناقشة وتفسير، وهذا ما يفسر ازدحام الطلبة على الكتب في فترة البحوث وهجرها بعد
انقضاء هذه الفترة، كما نشير إلى نوعية الكتب وقدمها من جهة أخرى مع الترجمات الرديئة والتي
لا تخدم التخصص ، فأغلب المراجع المتوفرة بهذه الأقسام تعمل على استمرار التخلف المعرفي
وتزييف الحقائق أغلبها فيها مسحة تجارية على حساب المعرفي والعلمي الأكاديمي ، إضافة إلى
إشكالية اللغة التي لا يحسنها الطالب في قسم علم الاجتماع ، مما يعيق نماء وتقدم هذا العلم.
ومن المشكلات التي تعاني منها بعض أقسام علم الاجتماع أن أغلبية المؤطرين وهم أساتذة
حاملي شهادة الماجستير حيث أصبح التأطير مرهونا بهذه الشهادة ...
فكثير من الأساتذة لا تتوفر فيهم مواصفات الأستاذية نظرا لعدم حصولهم على تكوين في هذا
المجال ، وعليه فالشهادة لا تكفي ما لم تتوج بعد التوظيف بتكوين على المستوى البيداغوجي،

وكيفية التعامل مع بعض طرائق التدريس الجامعي .فعملية توظيف الأساتذة تفتقر إلى الشروط الموضوعية والمقاييس العلمية

فقد شاهدنا أن بعضا ممن تم توظيفهم يعانون ببعض المشاكل الصحية والنفسية ،وبعض العاهات الجسدية مع صعوبات في النطق، من تأتأة ،أو من الحبسة، والبعض مكفوف والآخر أعرج إلخ...أما إذا ما قيست مع المستوى والكفاءة ونوعية الأداء فتعتبر هينة ولاشيئ ..

من المشاكل التي يعاني منها القسم، والأستاذ، والطالب ،هو مستوى القاعات والمدرجات ، فأغلبها تفتقد إلى أبسط الوسائل من كهرباء ،وأقفال ،وحتى إن حاول الأستاذ جلب جهاز عرض أو فيديو، فواقع القاعات لا يشجع على ذلك.

وما يزيد الأمور تعقيدا على مستوى أقسام علم الاجتماع، أن أغلب الطلبة لم يرغبوا أو لم يطلبوا هذه الشعبة، سواء لعجز المشتغلين بهذا العلم في إخراجه من أسوار الجامعة، ومحاولتهم إقناع الواقع الاجتماعي والطلابي به، بإيجاد قناة تحسيسية كأبواب مفتوحة على القسم، أو الاتصال بالأقسام النهائية في الثانويات أو تأثير الأستاذ وجديته وإقناع الآخرين بكفأته، ومنشوراته وكتاباتة ،وحضوره في كل المناسبات الاجتماعية كمحلل اجتماعي لبعض المشاكل المطروحة حول أسباب الانتحار، البطالة، العولمة، الثقافة، التسريح، المخدرات، مشاكل التربية... إلخ من المواضيع التي تطرح على بساط النقاش. بل نجد من اقتحم هذا المجال هم زملاؤنا في أقسام علم النفس، والذي يعود حسب رأينا لبعض الأسباب منها:

- عدم ملائمة ومسايرة البرنامج الوزاري للقضايا المطروحة في المجتمع.
- تكرار بعض المواد والوحدات على مستوى الليسانس.
- عدم اتفاق المشتغلين بعلم الاجتماع حول المنهجية التي تعطى للطلبة والتناقض يظهر في مناقشات الليسانس.
- هيمنة التكوين النظري على التكوين التطبيقي.
- إعطاء وحدات لأساتذة غير مؤهلين لتدريسها على مستوى التخصصات.
- من الصعب أن يتنازل أستاذ عن مقياسه بعد أكثر من أربع أو خمس سنوات ليتحاشى التحضير، فنفس المحاضرة تعطى لسنوات حتى أن بعض الطلبة أدركوا ذلك مما سبب الغياب وعدم الحضور.

- عدم مشاركة الأساتذة في الملتقيات أو الأيام الدراسية، وإن شاركوا فقط كمستمعين أو الحضور في اليوم الأول ثم الانصراف.

4- الطلبة والتحويلات:

أمام هذه الحالة والعرض يفترض أن يتقلص عدد الوافدين إلى علم الاجتماع، لكن الملاحظ أن عدد الطلبة في تزايد خصوصا إذا حسبنا الطلبة المسجلين لأول مرة أي السنة الأولى + المحولين لعلم الاجتماع.

- بالنسبة للطلبة المسجلين في السنة الأولى ، شعبة علم الاجتماع كانت في الغالب هي الرغبة الموضوعية في قائمة الرغبات في المراتب الأخيرة لأن معدله في البكالوريا لا يسمح بالحصول على تخصص يتوافق مع الرغبة والقدرات، هذه أول انتكاسة أو نقول صدمة للطلاب، وإن سألته عن شعوره يقول لك ببساطة " نحن طلبة علم الاجتماع ينظر إلينا بازدراء ومستقبلنا غامض، ونحن غير مقتنعين بهذا التخصص"

- بالنسبة للطلبة الوافدين أو المحولين إلى علم الاجتماع هم أضعف الطلبة في شعب أخرى أو أعادوا السنة في هذه التخصصات وما بقي سوى علم الاجتماع يحل لهم مشكلتهم اللغوية (باعتبار أن أغلبهم معربين كانوا في شعب تعطى فيها الدروس باللغة الفرنسية) وأن الانتقال مضمون في علم الاجتماع، دون الدورة الشاملة أو الإستراتيجية نظرا لأن بعض المشتغلين بعلم الاجتماع يعملون على إنجاز الطلبة بنسب عالية لتفادي الامتحان للدورات المقبلة، و قليل ما نسمع أن طالبا أعاد السنة في علم الاجتماع، وهذا بتواطؤ من بعض الأساتذة الذي يتاجرون بالعلم والشعبة والتخصص، وهذا دليل كاف عن الأزمة التي يعاني منها علم الاجتماع..

من التحديات التي تنتظر علم الاجتماع هو LMD مع فتح تخصصات ذات علاقة بعالم الشغل تطبيق

ومنه يصح لنا أن نتساءل أين تكمن آفاق هذا العلم في ظل هذه التناقضات والنظرة الغامضة التي يحملها كل من المسؤولين والمشتغلين بهذا العلم من جهة، والطلبة من جهة ثانية؟

الدكتور الفضيل رتيمي